

فرقاء ليبيا يناقشون في المغرب مصير المناصب السيادية

بوزنيقة (المغرب) - يعود وفدا

مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، الأحد، إلى المغرب من أجل الاتفاق حول المناصب السيادية، بعدما توصلوا في "حوار بوزنيقة" إلى اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي هذه المناصب التي تعتبر أهم خلاف بينهما. ورجحت مصادر ليبية أن يشارك عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي وخالد المشري رئيس مجلس الدولة الاستشاري في الجولة الثانية من اجتماعات بوزنيقة.

ومن المؤمل أن يتوصل الفرقاء الليبيون إلى الاتفاق النهائي حول المناصب السيادية السبعة في البلاد وآليات التعيين، وتوزيعها على أساس جغرافي.

وكان وفد المجلس الأعلى للدولة الليبي أعلن، الجمعة، من طرابلس على لسان عضوه المشارك في حوار المغرب، عبدالسلام الصفراني، أن جلسات الحوار المقبلة في المغرب ستتعقد بمسار المناصب السيادية، فقط، وليس بالمسار التنفيذي المتعلق بتعديل المجلس الرئاسي.

وأشار الصفراني إلى أن إعادة مناقشة تشكيل المجلس الرئاسي وما يتعلق بالسلطة التنفيذية ستتم في اجتماع جنيف، ومن المرجح انعقاده منتصف الشهر المقبل.

واحتضن المغرب الحوار الليبي في مدينة بوزنيقة بين الأحد والخميس ما قبل الماضيين، وتم الإعلان في ختامه عن "التوصل إلى اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية".

واتفق الطرفان، وفق البيان الختامي للمفاوضات، على مواصلة الحوار الذي انطلق بالمغرب، من أجل استكمال الإجراءات اللازمة التي تضمن تنفيذ وتفصيل هذا الاتفاق.

وتوصل الوفدان إلى تفاهات حول البات اختيار الشخصيات التي ستشغل المناصب السيادية في الدولة الليبية كما توافقا على القضايا العالقة، وعلى وضع آليات لمحاربة الفساد في هذه المناصب، إضافة إلى الاتفاق على الاستفادة من الخبرات الدولية لبناء المؤسسات.

وكان رئيس البرلمان الليبي قد رحب بنتائج جولة الحوار في بوزنيقة المغربية، التي قال إنها "لم تكن من أجل توزيع المناصب على أشخاص كما يشاء، وإنما من أجل تقسيم المؤسسات السيادية على أقاليم ليبيا، ضمانا لعدم تهميش أي منطقة من الوطن".

وقبل ذلك، أكد النائب البرلماني الليبي، فتحي المريمي، أن البرلمان رحب بمخرجات حوار بوزنيقة المغربية، الذي تم فيه الاتفاق على توزيع المناصب السيادية بين الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة وطرابلس وفرنجان)، وكذلك أيضا بنتائج اجتماع سويسرا الذي عقد بالترتيب مع حوار بوزنيقة.

لماذا تدفع تركيا وقطر نحو ثورة شعبية في مصر

تحريض إخواني مكشوف لإرباك المشهد السياسي



التفاف شعبي واسع حول الرئيس المصري

المشهد السياسي في مصر، وتغليب ما تمتلكه من أوراق، إذا حانت لحظة الجلوس مع القاهرة والعواصم المتحالفة معها للتفاهات، ففي ظل مشهد إقليمي يتغير تدريجيا، صعودا أو هبوطا، تجد قطر معالم نبذها تتزايد.

ويعكس الاتجاه تغذية فكرة الاحتجاجات وضخ الدماء فيها ولو بصورة مصطنعة رغبة البلدين في شغل مساحة من الفراغ السياسي تصب نتيجته في صالح القاهرة، فكل الجهود التي بذلت لم تات بحصيلة إيجابية لأي من تركيا وقطر، وأكدت أن توجيههما في دعم الإخوان لم يحقق المراد منه، ويجلب لهما خسائر عديدة.

ويشير متابعون، إلى أن الإستمرار في التحريض يجعل من فكرة المعارضة الرمزية حية في الداخل، بينما السكون يوحى بموتها وفقدانها البوصلة، وعدم الجدوى منها، بالتالي خطأ الخيارات التي راھنت على تغيير النظام. وكشفت مصادر مصرية لـ "العرب"، أن القاهرة واجهت إشارات أنقرة بسلبية معتمدة، ولم تغير ثوابتها في القضايا المشتركة، ورد مسؤولون فيها بالقبول السلبية ذاتها في الوقت الذي كانت تصل إلى مسامعهم كلمات ناعمة، لأنهم على يقين أن رصيد تركيا يتراجع، والأوراق التي بحوزتها تتناقل وتفقد تأثيرها، ومن بينها ورقة الإخوان.

وبالتالي نزعها من يدي تركيا وقطر، وحرمانها من أي قدرة للفعالية الحركية أو تنفيذ عمليات نوعية تمس الاستقرار والأمن في مصر.

نجحت الحكومة في تقيؤ دور الجماعة التي خطت أنقرة لاستثمارها طويلا، وفككت الهيكل التنظيمي لها، كي لا تشهرا تركيا في وجه مصر للمساومة والمقايضة.

واحتل اصطناع الثورة في مصر مساحة من اهتمام المسؤولين في تركيا، ليس لتحويلها إلى واقع إنما لتعويضهم، إذا أفلحت في طريق المساومة على كبح الإخوان، مقابل الحصول على تنازلات. وأخرج النظام المصري أنقرة عندما رفض التجاوب مع الدعوات المتكررة للتسويق الأمني معها، وجعل نظامها يشعر بأنه يفتقر إلى أدوات ضغط حقيقية، فالتدخل العسكري في ليبيا والتعدد في شرق البحر المتوسط لم يعد قضية مصرية فقط، بل ضد مصالح قوى إقليمية ودولية تصدى لأنقرة.

ويبدو أن النظام التركي احتاج إلى ما يقوي به موقفه للضغط على مصر لقبول الجلوس والتفاوض معها، ومحاولة امتلاك أدوات قد تمكنه من عدم الاستسلام لتوازنات إقليمية باتت القاهرة جزءا مهما فيها.

بينما احتاجت النوحة إلى تغذية التحريض على الثورة أملا في إرباك

ويضيف المراقبون، أن ما طرأ من تغييرات كبيرة على الساحتين المصرية والإقليمية يجعل مساعي استنساخ أحداث جرت قبل تسعة أعوام في ظروف وأوضاع مغايرة، من الصعب تكراره. واستتويت أجهزة الأمن المصرية التجربة، وتحرص على عدم ترك الأوضاع للصدفة، وتتخذ الاحتياطات اللازمة لسد المنافذ على محاولات الخروج إلى الشارع، ولو في إطار سلمي محدود، خوفا من القفز عليها، ولا تستهين بأي دعوات عيئية تخرج من أنقرة والدوحة.

ولذلك لم تقلل الحكومة من أهمية التعامل بصرامة مع دعوتي التظاهر يومي 20 و25 سبتمبر الجاري، مع أنها تدرت عدم الاستجابة الشعبية لهما، واتخذت إجراءات أمنية مشددة، ورفضت ترك الأمر للصدفة، فالدروس السابقة علمتها الحسم مع هذا النوع من الدعوات.

عُدت خطوة إلقاء السلطات المصرية القبض على أهم قيادات جماعة الإخوان، محمود عزت، بمثابة حرص استخباراتي مصري على تجريد المخابرات التركية من أوراق كانت مرشحة لاستخدامه في مساومة افتراضية مع القاهرة، بغرض كسب تنازله أو تحييدها في ملفات أخرى، في مقدمتها ملف غاز شرق المتوسط والملف الليبي.

واستبقت القاهرة الأحداث من خلال تجريد تنظيم الإخوان من أحد عناصره

بان سيناريو الهروب الكبير من السجون المصرية سابقا قابل للتكرار. وفشل أربعة من المحكوم عليهم بالإعدام في الهروب من سجن طرة، وقتلوا جميعا بعد اشتباكات مع قوات الأمن، ما يؤكد أن مخطط الهروب وقت خلفه دوافع تريد تصوير الموقف على أن ثمة فوضى تعم السجون.

ويعيد الموقف إلى الأذهان مشاهد نقلتها قناة الجزيرة وقتها محتفية بالهروب الكبير، وتقديمه كنصر سياسي للإخوان وهزيمة قاسية لنظام مبارك.

وتزامن الهجوم على العديد من السجون لتهديب أعضاء وأنصار جماعة الإخوان وفصائل تكفيرية ومتطرفة خلال أحداث 25 يناير 2011، مع فعاليات الحشد الجماهيري للتظاهر والاشتباك مع قوات الأمن، ما أدى في حينه إلى تشتت وجهود الشرطة، وإنهاك قواها واقتادها السريعة.

ويقول مراقبون، إن قوة جماعة الإخوان والداعمين لها قد خارت كثيرا ولن يستطيعوا تحريك الحشد الجماهيري لمستوى الثورة الشعبية أو انفجار احتجاجات قادرة على التأثير سلبا على نظام الحكم المصري.

وتستغل الجماعة المنابر التي تتوافر لها في تركيا وقطر في التركيز على بعض المشكلات الداخلية للعرض عليها لتكون مبررا للتظاهر.

تروج وسائل إعلام تركية وقطرية إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي تشهده مصر في الأونة الأخيرة، في محاولة لتوظيف الدعوات للتظاهر التي لم تلاق صدق في الشارع للتحريض ضد النظام، وتستخدم كل من أنقرة والدوحة جماعة الإخوان، التي تعمل وفق أجندتهما، لإرباك المشهد السياسي وإجبار القاهرة على تقديم تنازلات في ما يخص مواقفها الإقليمية بعد أن باتت رقما وازنا في عديد الملفات.

هشام النجار

القاهرة - ضاعفت تركيا وقطر من وتيرة تسخير الآلة الإعلامية والسياسية التي تستهدف مصر الإيام الماضية، للإيحاء بأن الأوضاع العامة غير مستقرة، وأن البلاد تواجه تحديات صعبة.

وفعل البلدان عددا من أدوات تشجيع التظاهرات عبر أذرع ارتدت ثوب المعارضة في الخارج، لكن لم تجد دعوتي الأحد والجمعة الماضيين استجابة واضحة من المواطنين في الشوارع، وأخفقت عملية الضغط الشعبي مجددا.

وروجت مواقع التواصل الاجتماعي التي تدار من تركيا وقطر لمقاطع فيديو ادعت أنها لمواطنين خرجوا محتجين في شوارع مصرية مختلفة، مستخدمة وصف "جمعة الغضب" لاستدعاء يوم خرج فيه الملايين احتجاجا على نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك قبل تسع سنوات.

وانطعلت تقريبا دعوات التظاهر خلال الأشهر الماضية، بعد فشلها تماما، ولأسباب تتعلق بانتشار فيروس كورونا، وعادت مرة أخرى في ظل أجواء إقليمية مغايرة، أبرزها رسائل الغزل التي تبعث بها أنقرة للقاهرة.

ووجدت تركيا وقطر في استدعاء سيناريو احتجاجات 25 يناير وما صاحبها من مظاهر فوضى، سبيلا لتعديل ميزان القوى مع القاهرة وإجبارها على الدخول في تسويات متكافئة.

جماعة الإخوان تستغل المنابر الإعلامية الموالية لها في التركيز على بعض المشكلات الداخلية للعرض عليها لتكون مبررا للتظاهر

ولم تقتصر المساعي على زعزعة المشهد الداخلي من خلال الدعوة للتظاهر، إنما اصطحبت معها هروبا فاشلا لسجناء ينتمون إلى تنظيمات تكفيرية من سجون طرة في جنوب القاهرة، قبل أيام، ليعطي ذلك انطبعا

محامون جزائريون ينتفضون ضد «وزير العدل وعدالة التعليمات»

محامو العاصمة يقاطعون المحاكم تضامنا مع نقيبهم

لأسباب سياسية، ناجمة عن الموقف المؤيد للنقابة المذكورة للاحتجاجات السياسية التي عاشتها البلاد خلال 2019 و2020، وهو ما أدى إلى إحالة عدد منهم إلى لجنة التأديب.

المحامون يحتجون ضد ما وصفوه بالإهانة المسلطة عليهم من طرف القضاء، واستنثار الوصاية (وزارة العدل) بشؤون القضاء

وكان حينها موقف محاميين وقضاة الداعم للحراك الشعبي، بمثابة الوثبة النوعية في مسار الاحتجاجات السياسية بالجزائر، خاصة بعد إصرار بعضهم على التطوع للدفاع عن المعتقلين السياسيين، بينما برأ بعضهم شبابا موقوفين من تهم التجمهر غير المرخص وتهديد المصلحة الوطنية، وهو ما اعتبر تشكيكا في مسار تعاطي السلطة مع الحراك الشعبي.

من الأحد إلى غاية الرابع من أكتوبر القادم.

ولفت البيان إلى أن القرار جاء ردا على "واقعة إهانة نقيب المحامين عبدالمجيد سليلي، وذلك للتعبير من قبل كافة المحامين عن رفضهم لهذه التصرفات"، في إشارة إلى المشاحنة التي وقعت بين المحامي المذكور وأحد القضاة، بعد رفض الأخير ناجل جلسة محاكمة أحد موكلتي النقيب، بشكل أدى إلى تعرضه لوعكة صحية.

وسبق لوزير العدل أن دخل في صدام مع القضاة، لما قرر نهاية العام الماضي، إجراء حركة واسعة داخل جهاز القضاء، أثارت سخط واستياء المعنيين كونها لم تراعى الشروط الاجتماعية والمهنية للمعنيين، وحدث أن استعملت القوة العمومية ضد قضاة تجمعوا آنذاك داخل محكمة وهران للتعبير عن تمسكهم بمواقع عملهم.

ولم يتوان رئيس نقابة "نادي القضاة"، (فيد التأسيس) سعدالدين مرزوق، في اتهام وزير العدل الحالي بممارسة التضييق والانتقام داخل الجهاز

وكان محامو منطقة العاصمة، قد قرروا في بيان اطلعت "العرب" على نسخة منه، فيبعد الاجتماع المنعقد أمس الأول، شلل العمل القضائي بشكل تام على مستوى مجلس قضاء الجزائر العاصمة، وكل الجهات التابعة له ابتداء



المحامون في صراع متجدد مع السلطة الجزائرية

ما يتعلق بتسيير الأزمة السياسية حيث يرجع ناشطون سياسيون معارضون، ما يصفونه بـ"ممارسات التضييق على الحريات السياسية، والإمعان في فرض أسلوب التعليمات على سيرورة المحاكم".

من قضاء التعليمات، و"زغماتي ديقاج (ارحل)، أروقة المحكمة.

وأعاد التوتر الجديد في جهاز القضاء، سيناريو الانتفاضة التي نفذها محامون خلال الأشهر الماضية، لما عبروا عن تضامنهم مع احتجاجات الحراك الشعبي، ونظما حينها العديد من الوقفات والمسيرات، الأمر الذي يكرس الخلفية السياسية للتجاذب القائم داخل الجهاز، بين محامين يتبنون مطالب التغيير، وبين وزارة تعتبر النزاع القوي للسلطة القائمة.

ولا زال وزير العدل الحالي بلقاسم زغماتي، المحسوب على السلطة الجديدة منذ دفع العسكر بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لاستقالة في أبريل 2019، يشكل اليد الضاربة للسلطة، رغم رفض فاعلين آخرين كالمحامين وحتى قضاة لما يصفونه بـ"السياسة الانفردية"، والهيمنة على سيرورة القطاع.

ومنذ مجيء الرجل لوزارة العدل، أدرج العديد من النصوص التشريعية والديناميكية داخل القطاع، لاسيما في

صابر بلدي

الجزائر - توترت العلاقة مجددا وبشكل مفاجئ بين المحامين والقضاء في الجزائر، بعد المشاحنات التي وقعت في محكمة العاصمة، بين قاضي جلسة ونقيب محامي منطقة العاصمة، لتفتح بذلك مواجهة جديدة بين الطرفين ولا يستبعد أن تمتد إلى النواحي الأخرى، بسبب الاختلال القائم داخل جهاز القضاء منذ أشهر طويلة.

ونظم محامو منطقة العاصمة السبت، وقفة احتجاجية بمقر محكمة العاصمة، احتجاجا على ما وصفوه بالإهانة المسلطة عليهم من طرف القضاء، واستنثار الوصاية (وزارة العدل) بشؤون القضاء، وذلك بعد الإعلان عن تنظيم إضراب لمدة أسبوع.

وردد المحتجون العديد من الشعارات القوية المناوئة لوزير العدل الحالي بلقاسم زغماتي، الذي يتهمونه بالهيمنة على الجهاز، وتسيير القطاع بصفة انفرادية وبعيدا عن باقي الفاعلين، وودت شعارات "بركات بركات (يكفي يكفي)